المسلم و الآخر

محمَّد سَليمْ العوَّا



المسلم والآخر

أصل هذا النص محاضرة ألقيت في مكتبة الإسكندرية من نحو عام مضى وقد رأت مكتبة الشروق الدولية نشره، بعد أن نشرت للمؤلف كتابين آخرين يدور موضوعهما حول علاقة الإسلام بثورة يوليو، وعن علاقة المسلمين بقضايا عصرهم.

وهذا الكتاب يتناول علاقة الإسلام بالآخر، وكيف يكون عيش المسلم معه عيشًا كريمًا منتجًا، كما أنه يجيب عن أسئلة مثل: من هو الآخر؟ ومن أين أتت نظرة المسلم إلى الآخر؟

وهذا النص يختلف عن أصل المحاضرة بما أجراه المؤلف عليه من تحقيق وتدقيق، وبما قام به من تخريج للأحاديثه، وبما أضافه إليه من نصوص وثيقة أصدرها الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي تدعو إلى الاحترام المتبادل بين أهل الأديان.

ومكتبة الشروق الدولية إذ تقدم هذا النص إلى القارئ تعتبره جزءًا من رسالتها في نشر الثقافة الإسلامية السمحة، والتمكين على أساسها لمعاني العيش الواحد.



المسلم
و
الآخر

الطبعـــة الأولى

المحرم ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسي ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٤٥٠١٢٢٨ ـ ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة ـ قصر النيل ـ القاهرة

تليفون: ٢٢٩٣٨٠٧١ ـ ٢٢٩١٢٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

المسلم و الآخر

محمد سليم العوّا



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

العوا، محمد سليم .

المسلم والآخر/ محمد سليم العوا.

ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩م .

٦٠ص؛ ١٤ × ٢٠سم .

تدمك 3 - 52 - 6278 -977 - 978

١ - الإسلام والديانات الأخرى .

أ ـ العنوان .   ٢١٤,٢

رقم الإيداع ٢٨١٩ / ٢٠٠٩م

الترقيم الدولى I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 52 - 3

المحتويات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾

[من الآية الأولى من سورة النساء]

تقديم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وعلى سائر إخوانه من النبيين والمرسلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فهذا النص أصله محاضرة أعدت بطلب من منتدى الحوار في مكتبة الإسكندرية، وموقع المكتبة يقدم معلومات كافية عن المنتدى.

[موقع مكتبة الإسكندرية، http://www.bibalex.org/ARABIC/index.aspx].

وقد ألقيت هذه المحاضرة بمقر المكتبة مساء يوم السبت ٨ من شوال ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م. وكان من حسن شأن هذه المحاضرة، وما أعقبها من حوار مستفيض، أن قدمها وأدار الحوار بعدها، الأستاذ الدكتور فتحي أبو عيانة، نائب رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق، فكان تقديمه وتعقيبه ومداخلاته إضافات مهمة إلى موضوع الحوار أو موضوعاته.

ثم رَغِب إليَّ بعض إخواني أن أنظر في النص الأصلي وأعده للنشر أملًا في اتساع نطاق ما ظنوه نافعًا مما فيه. وقد حدا بي إلى قبول هذا الاقتراح ما وجدته من تكرار الكلام عن علاقة المسلمين بغير المسلمين، وعما يحوط هذه العلاقة من التباسات تسيء إلى الطرفين معًا.

وقد اعتمدت في صنع هذا النص على الأصول الإسلامية وحدها؛ لأنه نظرة إسلامية إلى موضوعه الذي قد يراه آخرون من زوايا أخرى تستحق التسجيل والتدوين. وتكامل رؤية هذه الزوايا يوفي الموضوع حقه، ويتيح فرصة أكبر للانتفاع به، ويُمكِّن المختلفين في الرأي من أن يقف كل واحد منهم على رأي أخيه فيتقبل منه ما صحَّ عنده ويرد عليه ما لا يراه كذلك.

وقد فعلت نحوًا من هذا في كتاب (للدين والوطن) الذي نشرتُه، في طبعات ثلاث متوالية (دار نهضة مصر بالقاهرة) وذكرتُ هناك وقائع مما يحدث بين المسلمين وغيرهم، في مصر وخارجها، وهو يقدم نماذج مهمة من العلاقة بين المسلم والآخر في حدود ما يرصده من الأفعال وردودها.



وقد سبقت مكتبة الإسكندرية مشكورة إلى نشر تفريغ كامل للمحاضرة التي ألقيت في رحابها، والنقاش الذي أعقبها، في الكراسة الخامسة والثمانين من كراسات منتدى الحوار. وفارق ما بين نصها وهذا النص هو فارق ما بين النص المنطوق، بما يتضمنه عادة من ارتجال واستطراد وسبق لسان ونحوها، والنص المكتوب المُدَقَّق الذي يحاول صاحبه، ما وسعته المحاولة، أن يبرئه من خصائص النص المنطوق.

واقتضاني ذلك أن أعيد النظر في بعض العبارات، وأن أقوم بتخريج ما في النص من أحاديث نبوية أو عبارات مأثورة، وأن أعرِّف ببعض ما يحتاج إلى تعريف من أماكن أو أقوام أو عقائد، دون أن يغير شيء من

ذلك من أصل النص، أو يمس فكرته، أو ينال من الرسالة التي يحاول إبلاغ فحواها إلى قارئه كما بلغت سامعه.

وكان مما أضفته النص الكامل لوثيقة الاحترام المتبادل التي أصدرها الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي في يوليو ٢٠٠٨م؛ لتكون بين يدي القارئ كالخلاصة لما قرأ، وللمهتمين بشأن العلاقة بين أهل مختلف الأديان كالدستور لسلوكهم مع مخالفيهم، سواء جمع بينهم وطن واحد أم قربت بينهم الأخوة الإنسانية على تباعد الأوطان واختلاف الديار.

وقد أعانتني على صنع هذا النص ابنتي أمل العشماوي، مساعدتي العلمية، فجزاها الله خيرًا.

وأسأل الله أن ينفع بها في هذا الكتيب، وأن يتجاوز عن الخطأ والزلل، وأن يغفر ما فات، ويرزقنا تقواه فيما هو آت.

والحمد لله رب العالمين.

محمد سليم العوّا

القاهرة في: ١٧ من ذي الحجة ١٤٢٩هـ

١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨م

موضوع دائم متجدد

هناك موضوعات ثقافية وفكرية تصلح للبحث فيها والحديث عنها في كل زمان وكل مكان. ثم لا يكون هذا البحث المتجدد تكرارًا لما سبق ولا اعتمادًا عليه، وإنما يكون تصويرًا للموقف الفكري أو الثقافي من الموضوع الذي يدور البحث فيه. ويكون هذا غالبًا إذا كان كل جيل مطالبًا بأن يقول كلمته، ويبين رؤيته، ويشرح موقفه في تلك الموضوعات. وبذلك يضيف كل جيل إلى الجيل الذي سبقه إما بتغيير في النظرة، وإما بتصحيح في الرأي، وإما بتصويب للفكرة بحيث يتلاءم الموقف الجديد مع أوضاع الزمان والمكان ومتطلباتها ومصالح الخلق فيها.

ومن ذلك: الموضوع الذي دعاني إخواني، في منتدى الحوار، إلى الحديث فيه إذ هو موضوع مستمر لا يتوقف الكلام فيه عند محاضرة ولا عند موسم ثقافي ولا في جيل من الأجيال، ولكنه موضوع يتجدد كل يوم، موضوع: «المسلم والآخر/ الإسلام والآخر».

وكلمة الآخر كلمة جديدة على أدبياتنا ولغتنا. كنا في وقت مضى نَعْرِفُ المسلم وغير المسلم، ونميز بين الناس بأديانهم؛ لأن طريقة التمييز بين الناس كانت بعقائدهم، إذ لم تكن فكرة الجنسية، والانتساب إلى الدولة بناءً عليها، قد عُرِفَت في الفكر الإنساني بعد؛ فكنا نقول هذا مسلم

وهذا مسيحي وهذا يهودي وهذا بوذي وغير ذلك، وكنا نميز في داخل الدين الواحد بين المذهبيات، فكنا نقول هذا مسلم سنيّ وهذا مسلم شيعيّ، هذا مسلم سنيّ حنفيّ وذاك حنبليّ وهذا مالكيّ، وهذا شيعيّ إماميّ وهذا شيعيّ زيديّ ... إلى آخره، كنا ننسب الناس إلى المذاهب، ونفعل الشيء نفسه في المسيحية وفي اليهودية.

ثم تطورت الدنيا، وأصبح الناس ينتسبون إلى البلدان، فيُقال هذا مصري وهذا سوري وهذا سوداني وذاك فرنسي أو إنجليزي، وهي نسبة لعلها لا معنى لها إلا تلك السيطرة الطاغية للمؤسسة التي تُسمَّى الدولة، التي احتكرت القوة والقانون، وجعلت الخلق أجمعين يخضعون لها شاؤوا أم أبَوْا، حتى في أسمائهم، يحملون اسم الدولة التي ينتمون إليها وينْسَونَ أسماء قبائلهم وآبائهم وأجدادهم، مع أن النسب ديوان العرب[1]. وكان ينبغي على كل عربي أن يبقى عارفًا لأصله ونسبه ليدلي إلى آبائه وأجداده إدلاء الشرف والافتخار إن كانوا قدموا للإنسانية ما ينفعها، أو أضافوا إلى حضارتها ما يبقى؛ أو ليحسِّن ما فات هؤلاء الآباء وأولئك الأجداد من دواعي الشرف الإنساني بالعمل النبيل.

---

(١) راجع: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط ٦، ١٩٩٩، ص٥. وهو يقول: «إن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهم، ما وضعوا الديوان، إذ فرضوه، إلا على القبائل، ولولا علمهم بالنسب ما أمكنهم ذلك».

من هو الآخر؟

الآخر هو ما سوى النفس، ما سوى الذات، ما سوى المتكلم؛ فأنا الآن أتكلم وبجواري أخي الدكتور فتحي أبو عيانة هو آخر بالنسبة إليَّ، وأنا أتحدث إلى الحاضرين وأنا آخر بالنسبة إليهم، فإذا نُسب هذا الآخر إلى المسلم، كان الكلام عما سوى الذات المسلمة.

إذن، من هو المسلم؟ إنه من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم يسع الناسَ بعدُ أن يقولوا هاتين الشهادتين، ويؤمنوا بهما إيمانًا تصدقه القلوب والأعمال، أن يختلفوا في آلاف بل في ملايين الفروع؟ مادام هذا الأصل محفوظًا ثابتًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يتزعزع بتغير الدهور وتوالي الأيام والليالي.

وهذا المسلم، الذي يؤمن أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ينظر إلى غيره من الناس، ينظر إلى الآخر من وجهتي نظر: إما من وجهة نظر أنه يعتنق دينًا سماويًّا أنزله الله تعالى على نبي من الأنبياء قبل محمد ﷺ، أو من وجهة نظر أنه لا يعتنق أيَّ دينٍ كان، فيكون كافرًا أو ملحدًا أو مشركًا أو عابد وثن، كما كان الناس في زمن النبي ﷺ.

ونحن، معشر المسلمين في القرن الخامس عشر الهجري، الحادي والعشرين الميلادي، لا نحتاج إلى اختراع جديد، ولا اكتشاف غير مسبوق، لنتعامل به مع الآخر.

لقد جاء نبينا ﷺ إلى هذه الدنيا وعاش فيها قبل البعثة أربعين سنة وهو واحد من الناس، شأنه شأنهم، ليس آخرَ بالنسبة إليهم، وليسوا آخر بالنسبة إليه، حتى كان وقت بعثته، وإنزال الوحي إليه، وتنبئته، وتكليفه بتبليغ الناس آخر رسالات السماء إلى الأرض. فمن هذه اللحظة التي كانت في غار حراء، أصبح العالم كله بالنسبة إلى محمد ﷺ آخر. كان محمدٌ وحده هو المسلم؛ وكان العالم كله بالنسبة إليه (آخرَ) غير مسلم.

ماذا يفعل محمد ﷺ في هذا الآخر؟ هل ينظر إليه نظرة استكبار واستعلاء وشعور بأنه اصطُفي بالرسالة الخاتمة، فينبغي أن يحتقر الخلق أجمعين؟

أم ينظر إليهم نظرة التميز العقَدي، والمغايرة في الدين ـ لا في الإنسانية ـ التي تميزه عنهم وتميزهم عنه بما يعتقد وبما يعتقدون؟

لقد أمر الله النبي ﷺ أن يقول لمشركي العرب الذين كانوا يعبدون أوثانًا لا حصر لها ولا عدد، (قيل إنها كانت يوم فتح مكة ثلاثمائة وخمسة وستين صنمًا)، أمره أن يقول لهؤلاء: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ﴾ وسمى عبادة هذه الأوثان العديدة دينًا، ثم قال: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ هكذا على قدم المساواة. لقد قال لهم، أيضًا، في السورة نفسها: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [الكافرون:٢-٣] لكن في النهاية سمى القرآنُ الكريمُ ما يمارسونه من عبادة هذه الأوثان العديدة دينًا، وسمى ما نُزِّل على محمد ﷺ من السماء دينًا.

العلاقة مع الآخر:
أول وثيقة نبوية مكتوبة

عندما انتقل الرسول ﷺ إلى المدينة بعد ثلاث عشرة سنة قضاها في مكة، أملى وثيقة تاريخية عظيمة مشهورة اسمها «دستور المدينة» أو «وثيقة المدينة» أو «صحيفة المدينة».

في هذه الوثيقة جاء قوله ﷺ: «وأن اليهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمؤمنين دينهم». فاليهود، مع اختلاف دينهم عن دين المسلمين، أصبحوا مواطنين في الدولة الإسلامية النبوية، والمؤمنون كذلك؛ ونصت الوثيقة على أن «بينهم الإسوة» بمعنى المساواة في حقوق المواطنة.[1] المؤمنون الذين جاءوا مع محمد ﷺ من مكة المكرمة ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، هؤلاء لهم دينهم الذي هو الإسلام، وهم مواطنون في الدولة. واليهود الذين كانوا قد جاءوا من خارج جزيرة العرب واستعمروا أجزاءً من المدينة المنورة في شمالها وجنوبها،[2] لهؤلاء اليهود دينهم وهم مواطنون في الدولة.

---

(١) راجع نص الوثيقة وشرحه، والمبادئ التي تستفاد منها في كتابنا: في النظام السياسي للدولة الإسلامية، الطبعة التاسعة، دار الشروق ٢٠٠٨.

(٢) سكن يهود خيبر في شمال المدينة، وسكن بنو قريظة وبنو النضير وبنو قينقاع في جنوبها، وكانت بيوت بني النضير بوادٍ يُسَمَّى بُطحان أو بُطِحان أو بَطْحان (!) ومساكن بني قريظة وبني قينقاع بواد يسمى مهزور. راجع ياقوت الحموي، معجم البلدان في أسماء هذه القبائل ومواطن سكناها.

بل كان النبي ﷺ - فيما يُروى عنه - يقول دُبُر كل صلاة؛ أي في أعقاب كل صلاة، دعاءً جميلًا منه قوله: «**وأنا شهيد أن العباد كلهم إخوة**»[1]، يشهد لله بعد كل صلاة أن العباد كلهم إخوة، لم يقل المسلمين، أو المسلمين وأهل الكتاب، أو المسلمين والوثنيين أو العرب والعجم، بل العباد كلهم. ونادى الناس في خطبة الوداع، في آخر نداء عام بينه وبين الخلق، فقال لهم: «**يا أيها الناس كلكم لآدم، وآدم من تراب**»[2]، على الرغم من أنه لم يقل يومئذٍ «يا أيها المسلمون» ولم يكن ثمَّ من الناس في هذا اليوم إلا المسلمون الذين جاءوا للحج، ولم يكن في الحجاز بعد فتح مكة مشرك؛ ومع ذلك خاطب المسلمين المؤمنين أتباعه بقوله: «يا أيها الناس» لكي يكون خطابًا للبشرية كلها.

هذه الثقافة التي تنظر إلى الآخر نظرة احترام ونظرة اعتراف بغيريته: هو غيري وأنا غيره. ومن حقه أن يبقى إلى يوم القيامة على هذه الغيرية،

---

(١) جملة من حديث رواه الإمام أحمد في «المسند» عن زيد بن أرقم، وهو في طبعة بيت الأفكار الدولية برقم (١٩٥٠٨) وفي طبعة المكتب الإسلامي برقم (١٩٢٤١)، ورواه أبو داود في «سننه» عنه، وهو فيها برقم (١٥٠٨) من طبعة دار ابن حزم ١٩٩٨، وبرقم (١٥٠٥) من طبعة دار الكتب العلمية مع شرحه «عون المعبود»، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» - عن زيد بن أرقم أيضًا - برقم (٥١٢٢)، جـ ٥، ص ٢١٠، ط ٢ بتحقيق حمدي السلفي، الأوقاف العراقية ١٩٨٤. وفي سنده عند الجميع داود الطُّفاوي عن أبي مسلم البجلي. وداود ضعفه يحيى بن معين والدارقطني، ووثقه ابن حبّان. فالسند ضعيف، ومع ذلك فالكلام المنسوب إلى رسول الله ﷺ صحيح المعنى، كما تبينه النصوص القرآنية التي سيأتي ذكرها.

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» عن رجل من الصحابة (٢٣٤٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» عن جابر بن عبد الله، وهو مروي في «المسند» عن أبي هريرة وعن عقبة بن عامر وعن أبي ذر، رضي الله عنهم، وقال عنه الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، المسند ج ٣٨ ص ٤٧٤.

ومن حقي عليه أن يحتفظ لي بغيريتي، وبكوني آخر محترمًا كما أنه محترم، ومقبولًا كما أنه مقبول، ومرضيًا عني كما أنه مرضيّ عنه، ثم الله تبارك وتعالى يجمع بيننا يوم القيامة وإليه المصير. هذه النظرية الإسلامية في التعامل مع الآخر كانت غير مسبوقة في التاريخ، ولا تزال حتى الآن غير ملحوقة، وأنا أقول هذا لا عن مغالاة ولا عن اعتزاز بديني، وإنما عن بحث وتدقيق عميقين. لا توجد نظرية إنسانية تقول كل الناس «سواسية كأسنان المشط»[1]، ولا توجد نظرية في الفكر الإنساني العالمي المطبق الآن تقول «**لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى**»[2]، هذه نظرية الإسلام وحده، وهذه النظرية تمايز بين الناس بحسب عقائدهم، وتعترف لهم بالغيرية، ولكنها تحترمهم وتعطيهم حقوقهم كاملة غير منقوصة.



(١) كلام مشهور بين الناس حتى أصبح جزءًا من الثقافة الإسلامية العامة، لكنه ليس حديثًا نبويًا كما يقول بعض الكاتبين والمتحدثين؛ انظر: ابن الجوزي «الموضوعات» المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨- ١٩٦٨، ج٣ ص ٨٠؛ والشوكاني «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، ط المكتب الإسلامي ١٣٩٢هـ، رقم (٦٧٥) ص ٢٢٧.

(٢) سبق تخريجه، هامش ٢ ص ١٨.

من أين أتينا بنظرتنا للآخر؟

إن القرآن هو المصدر الأول لهذه الثقافة الإسلامية، لا يسع مسلمًا أن يناهضه ولا أن يقف في وجهه، وقد نطق بما ذكرته لكم وبما سيأتي بعد قليل، والسُّنة هي المصدر الثاني من مصادر هذا الدين، وكل إنسان مكلف بأن يَنْـزِلَ عند ما حكم به رسول الله ﷺ أو دعا إليه أو نهى عنه، لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]، ويقول ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]. إذن، فنحن ننطلق عندما نتحدث عن موقف الإسلام من أي مسألة يدور حولها بحث أو جدل أو خلاف مما يقوله القرآن وما تقوله السُّنة النبوية الشريفة، فإذا سكت القرآن وسكتت السُّنة، كان لنا في التفكر والتدبر والنظر والبحث والاختراع، بل وفي التقليد، وفي الأخذ بما وصل إليه الغير أو الآخر، مندوحة وسعةٌ؛ فالقاعدة القرآنية التي لا مراء فيها أن الله ـ تعالى جده ـ لا يكلف الناس فوق طاقتهم:﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة ٢٨٦].

فإذا لم يكن في الوسع الاستنباط المباشر من الأصلين الموحى بهما: القرآن والسنة، وسعنا أن نسلك سبل الاجتهاد العقلية الأخرى، باحثين عما يحقق المصالح والمنافع، ويدفع المضار والمفاسد، وحيثما وجدنا عملنا به.

والقرآن الكريم يحدثنا عن نوعين من الآخر: النوع الأول: هم الوثنيون المشركون الدهريون، هم الذين خاطبهم بقوله تعالى: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ﴾، و﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾؛ وقاعدة التعامل معهم، ومع نظرائهم إلى يوم القيامة - لأن لهم نظراء من أهل الشرك والإلحاد في كل عصر وفي كل جيل وفي كل بلد - هي:

ألَّا نكرههم على الإيمان ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩]، ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ﴿٢١﴾ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ [الغاشية: ٢١-٢٤]، والمقصود بقوله تعالى (من تولى وكفر) مَنْ تولى بعد الدعوة، بعد أن أقيمت عليه الحُجَّة، وبعد أن انقطعت منه الأدلة التي يجادل بها في بطلان رسالة محمد ﷺ، عندئذ يستحق هذا المتولي الكافر، أن يعذبه الله العذاب الأكبر. أما الذي في عقله شك، أو في قلبه عدم يقين، أو لا يزال مرتابًا في قوة الدليل أو صحته، فهذا حكمه إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء حاسبه بما فعل، ولا شأن لنا بذلك.

وألّا نَسُبَّ آلهتهم لأننا، معشر المسلمين، منهيون عن سب آلهة الكفار ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الأنعام:١٠٨]، وهذا النهي عن سب آلهتهم ليس سببه ألا نجرِّئهم على سب رب العالمين عدوانًا منهم عليه وعلينا بغير علم، بل نحن مدعوون إلى عدم سب آلهتهم لأمر آخر أيضًا، ذلك أن بقية الآية تقول ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرۡجِعُهُمۡ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٠٨] إذن نحن منهيون لسببين: الأول: ألا نمكِّن لهم من شتم

ربنا، وإهانة نبينا، والاعتداء على ديننا، والثاني: أن مرجع الأمر كله في شأن الدين كله، كفره وإيمانه، كتابيه وسماويه، وضعيه ومخترعه، مرجع ذلك كله إلى الله سبحانه وتعالى لينبئهم يوم القيامة - لا قبله - بما كانوا يعملون: يعملون من عمل القلب وهو الاعتقاد، ويعملون من عمل الجوارح وهو الإساءة أو الإحسان، الإفساد أو الإصلاح.

والنوع الثاني: هم أصحاب الأديان السماوية، فقد سبق الإسلام منها دينان: اليهودية، والنصرانية أو المسيحية. وقد خاطب القرآن الكريم هؤلاء بلفظين اثنين: إما أنهم يهود أو أنهم نصارى، وإما باللفظ الجامع بين الاثنين وهو «أهل الكتاب». ولم يسوِّ القرآن الكريم بين أهل الكتاب كلهم، فلا تكاد تجد آية تُطلق الحكم عليهم جميعًا أو تسوي بينهم بلا تفرقة، إنما معظم آيات القرآن الكريم - إلا ما حُمل على محمل خاص أو جاء لسبب خاص - تتكلم عن فَرْقٍ بين نوعين أو طائفتين من أهل الكتاب، عن طائفتين من اليهود وعن طائفتين من النصارى. بل في الحديث عن اليهود والنصارى يفرق القرآن الكريم بينهم، فيقول الله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٢-٨٣].

ويخطئ الذين يقولون: إن هذه الآيات الكريمة تعني أن النصارى أسلموا؛ لأنهم لو كانوا قد دخلوا في دين الإسلام وآمنوا بمحمد ما

سماهم الله - تبارك وتعالى - نصارى، ولا سماهم قسيسين ورهبانًا، فليس في الإسلام قَسٌّ ولا راهبٌ ولا نصراني. في الإسلام مسلم. وهذه المسميات تدل على بقائهم على دينهم. فقد آمنوا بما أنزل على عيسى عليه السلام وبَقَوا على هذا الإيمان إلى أن جاء محمد ﷺ. وهذا هو الذي يجعل القرآن الكريم، في سور البقرة والمائدة والحج، يذكر أمر الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين والمجوس والذين أشركوا، ففي سورة البقرة قال عنهم: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢]، وفي سورة المائدة يقول عنهم: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:٦٩]،وفي سورة الحج يقول عنهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج:١٧]. فالله سبحانه هو الذي يحكم بين الجميع يوم القيامة، بين أهل هذه الأديان جميعًا بما فيها أهل الشرك بالله - سبحانه وتعالى - وبما فيها المجوسية على اختلاف تعريفات العلماء بمسائل الملل والنِحَل لها[1]، وبما فيها الصابئة.[2]

ولا يعنيني في هذا السياق الوثنيون الذين وجدهم رسول الله ﷺ في

---

(١) المجوس أهل كتاب مفقود، كما يقول ابن حزم، الفِصَل في الملل والنحل، ط صبيح، ج١ ص ٩٠. وهم يقولون بأصلين اثنين قديمين مدبِّرين يقتسمان الخير والشر والنفع والضر والصلاح والفساد؛ وهم يسمون أحدهما النور والثاني الظلمة؛ وقال أوائلهم: إن النور هو القديم الأزلي، والظلمة طارئة محدثة (!). راجع الشهرستاني، الملل والنحل، بهامش الفِصَل لابن حزم ج٣ ص ٥١.

(٢) الصابئة يقرون بصحة بعض الأنبياء كإدريس وغيره، ممن لا يوقن بصحة قولهم فيه؛ ابن حزم، المصدر السابق ص٩١. وهم عبدة كواكب وأوثان كما يقول الشهرستاني، المصدر السابق ص ٤٩.

جزيرة العرب عند بعثته. فلا يأتي أحد الآن في بلاد العرب والمسلمين بصنم ويعبده، وليس هناك من يصنع وثنًا ثم يعبده، لذلك فهذا الوثني لا يعنيني الآن، لكن يعنيني من أعيش معهم ويعيشون معي من المسيحيين واليهود ومن بقي في بلادنا معتنقًا دين الصابئة أو دين المجوس، أيًّا تكن حقيقة هذا الدين. ويعنيني بوجه خاص المسيحيون بمللهم كلها من كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت، واليهود كذلك بطوائفهم من القرَّائين وغيرهم، ماذا نفعل مع هؤلاء جميعًا؟



العيش الواحد

هؤلاء إما أن يعيشوا معنا في وطن واحد كإخواننا القبط في مصر، وعندئذٍ فهم أهل الدار، لهم ما لأهل الدار من الحقوق وعليهم ما على أهل الدار من الواجبات، ولهم من الحُرمة مثل ما لكل مواطن في هذا الوطن من الحُرمة، دمهم حرام، ومالهم حرام، وسمعتهم حرام، وعرضهم حرام، ولا يجوز لأحد أن يسخر منهم ولا أن يجعلهم ملهاة و هُزءًا على لسانه في الصغيرة أو في الكبيرة؛ لأن هذا كله لا يُثَبِّتُ المودة، ولا يقوِّي رابطة الأخوة، وإنما يثير البغضاء والإحن والمحن وينشئ الفتنة، إذا لم تكن قد نشأت، ويؤجج نارها إذا كانت موجودة فعلًا.

أرأيتم فيما يمر بنا من فتن، لو خرج أتباع كل طائفة وتشاتموا وتقاتلوا، ألا تزداد الفتنة اشتعالًا وانتشارًا؟ ولو جاء أهل العقل والحكمة وردوا هؤلاء إلى صواب دينهم وردوا أولئك إلى صواب دينهم، بحيث يقول المسلمون للمسلمين: «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن»، وبحيث يقول المسيحيون للمسيحيين: «من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر، اعفُ وسامح فإن الرب يحب العفو والسماح»، لو قال هؤلاء لهؤلاء ذاك وهذا، لانطفأت نار الفتنة، قطعًا، ولخَمَد أوارها وذهب لهيبها أدراج الرياح.

إن القرآن الكريم ينهانا عن أن نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن، ويؤكد أننا نعبد إلهًا واحدًا، وإن تسمى كل منا باسم خاص به ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [العنكبوت:٤٦]. إن وحدة الألوهية في هذه الآية، وحدة الربوبية، وحدة المعبود، تفوق وحدة الأبوة التي نشترك فيها جميعًا ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[النساء:١]، يقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ [الحجرات:١٣].

في بلادنا، نحن نؤصل لفكرة العيش الواحد، نحن شعب واحد في وطن واحد، لنا هذه الحقوق والواجبات الواحدة بموجب الوثائق الدستورية التي صنعت الدول الحديثة، وقبل عام ١٨٨١ لم تكن في مصر وثيقة دستورية، ثم بدأت الوثائق الدستورية تتوالى بدءًا من تلك المرحلة إلى العصر الحالي الذي شهد دستور ١٩٧١ ـ الدستور الدائم ـ الذي تم تعديله ثلاث مرات، في الأعوام ١٩٨٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧، وطبقًا لهذه الوثائق الدستورية نحن نعيش معًا على وجه المساواة والتكافل والتكافؤ، لا فضل لمصري قبطي على مصري مسلم إلا بما يؤديه لهذا الوطن من حق، وما يدفعه في سبيل حمايته من ضريبة، وبما يقدمه فداءً له، إذا احتاج إلى فداء، من النفس والمال والولد. المُقَصِّر يقف عند حد تقصيره، والمؤدِّي حق الوطن يرتفع بمقدار ما أدّى، لا فضل لأحد على أحد إلا بهذه المعايير. نقائص الوطن نقائص لنا جميعًا؛ ولا يتصوَرَّن أحد أنه، إذا استطاع بفضل

دعم أجنبي أو محلي، أن يعلم أولاده تعليمًا أحسن من جاره - لا يحسبن أنه سيتفوق عليه بصورة دائمة إنَّ حال الوطن كحال الأواني المستطرقة، فإذا وُجد نقص في إحداها فسيتوالى النقص في جميعها. وإذا كانت هناك فضيلة أو مزية أو تفوق فسينتقل ذلك من ناحية إلى ناحية حتى يصبح الوطن كله من المتفوقين أو المتميزين أو أهل الفضل.

وتتوالى في الوطن أجيال مختلفة، أذكر أنه كان في جيلي - على سبيل المثال - من قمم الثقافة والفكر: طه حسين وعباس محمود العقاد وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم وإبراهيم عبد القادر المازني وتوفيق الحكيم وزكي نجيب محمود وعشرات - بل مئات - غيرهم. كان بعض نقاد حافظ يقولون عنه إن وزارة المعارف هي التي جعلت منه شاعرًا، لأنها قامت بطباعة ديوانه؛ وحافظ إبراهيم لا يوجد في العالم العربي اليوم من يجاريه في شعره وبيانه وبلاغته؛ وكان في هذا الجيل من تُروى الطرائف والنكات عن سلوكه وعلاقاته بإخوانه، مثل عبد الحميد الديب شاعر الصعاليك، وقد كانت أخلاق عبد الحميد الديب، بالنسبة لأخلاق من نراهم اليوم من أصحاب المراكز والمناصب والذكر في مجالات الثقافة والفن والفكر، قمةً من قمم الخُلُق الراقي، إذا قسناه بهؤلاء فاقهم جميعًا أو فاق أكثرهم. هذه هي الأواني المستطرقة، كان كل الناس على هذا المستوى من الرقي وحسن أداء حق الوطن، ثم حدث الانحدار تدريجيًّا حتى كاد أكثر الناس أن يصبحوا في القاع. وتكافأ أهل الوطن في هذه المحنة العامة التي تمر بنا جميعًا، فلا يظن أحد من أهل الدار من المسلمين والأقباط أنه يستطيع أن يتميز على سواه أو يتفوق عليه أو يعلو عليه جمعًا. إن كان سيعلو، فإنه سيعلو فردًا ضمنْ مجموعة أفراد ضعاف وفقراء ومنقوصين، فنقائص

الوطن نقائص فينا كلنا، ومزايا الوطن مزايا لنا كلنا، وعلى المسلمين والأقباط أن يعملوا معًا ليعظِّموا من مزايا الوطن، ويقللوا من نقائصه وعيوبه، فإن الوطن القوي الكامل شرف لنا جميعًا، والوطن الضعيف الناقص خيبة لنا جميعًا، ولا أستعمل مقابل كلمة شرف كلمة خزي ولا عار، لأن هذا ليس خزيًا ولا عارًا ولكن خيبة، حيث سينظر لنا العالم على أننا جميعًا لم نستطع إقامة وطن يستحق أن نعيش فيه، أو كما يقول البابا شنودة الثالث، يعيش فينا (!)

ضرورة القوة

إن الله ـ سبحانه وتعالى ـ خلق للناس ما في الأرض جميعًا ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة:٢٩]. وينال كل قوم من الخيرات المخلوقة في الأرض، والنعم المبثوثة فيها، ومن طيباتها وثمراتها التي خلقها الله، ينال كل قوم بقدر قوتهم التي تصنعها المعرفة في عمقها واتساعها، والثقافة في شمولها، والتقدم العلمي والتقني، والقوة العسكرية.

ولا يستهينن أحد بالقوة العسكرية؛ لأن من يملكها بقدر كافٍ يستطيع أن ينال ما يشاء، والذي لا يملكها بقدر كافٍ يبقى كَسِير الرأس مطأطئ الوجه، غير قادر على أن يطالب بحقه فضلاً عن أن يناله. ولذلك قال القرآن الكريم: ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال:٦٠]، ولْنُلاحظ أن الله تعالى لم يقل «تحاربون به عدو الله» ولا «تقاتلون به» ولا «تقتلون به»، لكنه استعمل كلمة راقية رقيقة هي «ترهبون»، والآية بأكملها تقول: ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾[الأنفال:٦٠]، وكلمة «ترهبون» في هذا السياق تعني منع وقوع القتال والحيلولة بين المسلمين وبين سفك

الدماء، وهي تعني أن يتوافر ما نسميه اليوم عامل الردع عند المسلمين بحيث لا يفكر أحد في الاعتداء عليهم، فهل في بلاد العرب والمسلمين اليوم قدرة على ردع عدوها؟

وأقول بلاد العرب والمسلمين؛ لأن هناك دائرتين وأمتين، الدائرة الإسلامية شديدة الاتساع وتقع في داخلها الدائرة العربية، والسؤال هو: هل الدائرتان العربية والإسلامية معًا تملكان ردع عدوهما وإيقافه عند حده؟ ألا ترون ما يجري مع إيران الدولة المسلمة الثانية التي تحاول أن تحصل على ما يسمى التقنية النووية، ما يجري معها في كل مجال وفي كل محفل، مما يسمى قوى المجتمع الدولي، ومن الدول العربية والإسلامية، لمنعها من الحصول على هذه التقنية؛ في مقابلة إسرائيل، جارتنا غير العزيزة، التي تمتلك ٢٥٠ رأسًا نوويًّا ! ألا ترون الذي يجري في أرضنا بحيث لا يستطيع أحد أن يرفع رأسه في وجه إسرائيل أصلاً؟ وقد استمعت بالأمس[(١)] إلى الرئيس بوش وهو يقول: إن إيران لا يمكن أن يُسمح لها بتملك التقنية النووية؛ لأنها تريد إذا تملكتها أن تعتدي على إسرائيل، والسلام العالمي يختل إذا اعتدى معتدٍ على إسرائيل!!

وقد عشنا جميعًا الحروب التي مرت بها مصر، وكلنا لنا شهداء في عائلاتنا من ضحاياها، وكلنا نعرف المذلة والهوان الذي يصيبنا عندما يأتي أحد من الصهاينة ليتغطرس علينا، ويقول: إن أجدادي هم الذين بنوا الهرم، أو إن أعمامي هم من فتحوا مجرى النيل، أو علّم المصريين الزراعة، أو يأتون الآن ليّدعوا أنه لولا شركاتهم لما زرعنا الصحراء، وهم

(١) الجمعة ٧ شوال ١٤٢٨هـ = ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

كاذبون، لأن الصحراء يزرعها الفلاحون من البحيرة ومن المحمودية ومن طنطا ومن الوجه القبلي. هذا الذل الذي نشعر به لا يرجع إلى كونهم يعرفون في الزارعة أفضل منا، ولا لأنهم يتحدثون لغات أجنبية أفضل منا، هذا الذل نشعر به لأننا لا نملك القوة الرادعة التي تجعل الرجل أو المرأة منهم يفكر مرتين أو ثلاثًا قبل أن ينال منا بالقول فضلاً عن غيره ممن ينالون به منا.



العيش المشترك

إذا عاش غير المسلم، من مسيحي أو يهودي أو غيرهما، خارج ديار المسلمين نتحول من قاعدة العيش الواحد ـ التي نتبعها داخل الوطن ـ إلى قاعدة العيش المشترك التي نحيا بها مع المختلفين معنا وطنًا. في ظل هذه القاعدة التي قررها القرآن الكريم ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة:٢٩]. ينبغي أن يتساوى أهل الأرض كافة في مُكنة استثمارها، ومُكنة استخراج ما أودعه الله فيها من الخيرات، ﴿وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾[الأعراف:١٢٩] و﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود:٦١] و«ينظر» هنا لا تعني مجرد الرؤية والمشاهدة ـ تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ـ إنما تعني أن ينظر الله سبحانه، إلى أعمالنا ليحاسبنا عما فعلنا في الدنيا، فمن أتى بخير فله الخير، ومن أتى بغير ذلك فنسأل الله، له ولنا، العافية.

وتنطبق قاعدة العيش المشترك ـ كذلك ـ عندما يقيم المسلم إقامة مؤقتة في بلاد غير المسلمين. فهو لا يكون هناك جزءًا من المجتمع، ولا تلزمه واجبات المواطنة ولا يتمتع بحقوقها، لكنه يتعامل مع أهل تلك الدار بمقتضى الأخلاق الإسلامية وموجبات الأخوة الإنسانية. وهذا فارق أساسي بين المسلم غير المواطن والمسلم المواطن في البلاد غير الإسلامية لا تجوز الغفلة عنه.

إن قبول كل طرف للآخر والشعور باتساع الدنيا، بأطرافها، لهم كلهم، مؤمنهم وكافرهم، ضرورةٌ لاستمرار الحياة على الأرض وإلا أفنى بعض الناس بعضًا، واستمرت الحروب، وانطلقت الأسلحة وأدوات التدمير، وهلك الخلق. ولئلا يهلك الخلق، يجب أن يكون عند كل الناس إيمان بالحق المشترك للخلق كافة في أن يحيوا في هذه الأرض التي جعلها الله لهم جميعًا. وهذا القبول ضروري بين أهل الأديان، وبين أهل المذاهب أو الملل أو الطوائف داخل الدين الواحد، فلو أن المسلم السُني اعتقد أن المسلم الشيعي لا يستحق الحياة وقرر أن يغتال كل مسلم شيعي يقابله، أو أن المسلم الشيعي قرر أن المسلم السُّني لا يستحق الحياة وقرر أن يفجر مساجد المسلمين السنة وقبورهم، ولو أن القبطي فعل مثل ذلك في المسلم، ولو أن الأرثوذكسي فعل مثل ذلك في البروتستانتي والبروتستانتي فعل ذلك في الكاثوليكي، تنتهي الدنيا وتفنى!

إن الأساس الصحيح للعيش المشترك هو أن الدنيا تتسع لنا جميعًا، والله تبارك وتعالى يتقبل العبادة ممن أخلص له بها وتوجه إليه وحده بشعائرها وشرائعها، ثم يحاسب الناس يوم القيامة على ما كانوا يعملون: ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١].

الشعار الديني والكسب الدنيوي

السياسيون الذين يحكمون العالم، كله دون استثناء، هم الذين يستغلون الشعارات الدينية لتحقيق المآرب السياسية والدنيوية، وأسوِّي في كلمة «السياسيين» بين السياسيين المسلمين وغير المسلمين. فالسياسيون في بلادنا وفي غير بلادنا، كل السياسيين في العالم، يستغلون الشعار الديني لتحقيق المآرب السياسية. إذا ضاقت بهم الأرض بما رحبت قرأوا آيات من القرآن، أو أشاروا إلى كلمات من الإنجيل، أو أتوا بالقساوسة عن يمينهم وعن يسارهم أو أتوا بالمشايخ من حولهم، ثم إذا اتسع عليهم الحال، نسوا أن لهم ربًّا وأن هناك إلهًا، وغفلوا عن أن هناك كنيسةً أو مسجدًا، ولا تراهم يذكرون ذلك إلا إذا عادت أحوال الضيق مرة أخرى. لذلك أقول دومًا لإخواني إن الدور الحقيقي لأهل الإيمان بالأديان كافة هو أن يؤكدوا البُعدَ بين الدين الحق، في نظر أهله، الذي نعبد الله عليه والذي نرجو أن نُبعث يوم القيامة ونحن من معتنقيه، وبين هذه المآرب الدنيوية التي تتغير كل يوم وكل لحظة وكل ساعة. الدينُ الحق ينبغي أن يظل محفوظًا بحفظ العلماء والمؤمنين وجماهير الناس الذين يؤمنون بهذا الدين، سواء أكان هذا الدين إسلامًا أم مسيحية أم يهودية أم بوذية أم غير ذلك. والدين الحق في نظر أهله ينبغي أن يبقى له دوره في تنظيم الحياة بشرائعه، وفي ترقية الخُلُق الفردي والجماعي بشعائره وآدابه، وفي النهوض بالمجتمع كله بما يبثه في الناس من

خير ويمحوه من أسباب شر. أما الدين الباطل، فهو الذي يُستخدم للتجارة وللسياسة وللاستغناء بالمال، هذا ليس دينًا، ولكنه بضاعة يُحسنُ عَرْضها بعض الناس ويسيء عرضها آخرون، والذين يحسنون عرضها يأكلون منها عرضًا قريبًا من الدنيا ثم يحاسبون به يوم القيامة، وهؤلاء لا شأن لهم في هذا التدين الحقيقي، شأنهم في الشعار، يرفعونه بقدر ما يكسبون به من أصوات الناخبين أو أموال المتبرعين والمتصدقين، ثم تذهب هذه الأموال وتلك الأصوات إلى حيث شاؤوا، لا إلى حيث أراد أصحابها أن تكون.

والمؤسسة الدينية الرسمية، سواء أكانت مسلمة أم مسيحية أم يهودية، لها قدر كبير من السلطان، لا يضاهيه سلطان آخر، على أتباعها. والمسؤولون عن هذه المؤسسات الثلاث مقصرون أعظم التقصير في أداء حق الأديان عليهم، حتى إن قادة المؤسسات الدينية الرسمية يستعملون ألقابهم وأسماءهم ومناصبهم لا ليقربوا الناس إلى دين الله، وإنما ليصدوا الناس عن سبيل الله. لقد صدرت منذ أيام فتوى من مفتٍ كبير في بلد عربي إسلامي ضخم جدًّا يذهب الناس إليهم زرافات ووحدانًا كل يوم، تقول الفتوى: إن الجهاد خارج البلاد حرام، وإن هذا الجهاد يعتبر نوعًا من الإفساد في الأرض الذي نهى الله - تبارك وتعالى - عنه وحرمه في سورة المائدة بقوله ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٣٣][1]، هذا الرجل الذي يشغل منصبًا رسميًّا

(١) هذه الآية تشير إلى جريمة من جرائم الحدود هي جريمة الحرابة أو قطع الطريق، ولا شأن لها بالجهاد من قريب أو بعيد. فتأمل (!)

ضخمًا في بلد إسلامي عظيم القدر عند المسلمين، كيف جرؤ على أن يقول هذا؟! جرؤ على ذلك لأنه لا يوجد من يأمره بالمعروف ومن ينهاه عن المنكر، لأنه لا يوجد من الأمة من يقف في وجهه ويقول له لا، إن الجهاد ذِروةُ سَنَام الإسلام، وإذا ديست أرض المسلمين أو التي أغلب أهلها من المسلمين أو التي يحكمها المسلمون، وجب الجهاد حتى على المرأة من غير إذن وليها وعلى الابن بغير إذن أبويه، وعلى العبد ـ وقتما كان هناك رِقٌّ ـ بغير إذن سيده؛ لأن إنقاذ دار الإسلام، أو الأرض التي يُعبد الله فيها عبادة صحيحة، أهم من المحافظة على الولايات الخاصة بالزوج على زوجته وبالأب على ابنته أو على ابنه ... إلى آخره.

إن الذين يؤمنون بدينهم إيمانًا حقيقيًا لا يقبلون أن يتخذوه مطية لتحقيق مغانم الدنيا. ولا نعني هنا المؤمن من الناس بالإسلام والكافر به، بل نعني مؤمنهم بالله الواحد الخالق، أيًا ما كان الدين الذي يتعبد إلى الله به. نعني المؤمن بالله الذي يدين لله بالعبودية، الذي يعلم أن هناك خالقًا رازقًا أحيا بقدرته ويميت بإرادته ثم سيبعث الناس يوم القيامة، من آمن بهذه الصفات الخمس: الخالق، الرازق، المحيي، المميت، الذي يبعث الناس بعد موتهم ليحاسبهم بما عملوا؛ فهو مؤمن. وتسليم المؤمن لله بهذه الصفات، وبأن الذي لا يؤمن بواحدة منها خارج دائرة الإيمان، هو الذي يجعل الخلق جميعًا يعيشون معًا، ويبتغون بسعيهم في الحياة تعمير الأرض وتوسيع دائرة النفع بخيراتها لتشمل الناس كافة. وبذلك يكون تعمير الدنيا بالدين هدفًا لكل مؤمن وغاية مشروعة لسعيه المحمود. ويكون تخريب الدين ـ باتخاذه وسيلة لكسب أو مغنم مادي أو معنوي في الدنيا ـ أمرًا منكرًا، لا يقر صاحبه عليه، ولا يقبله أهل الإيمان منه.

أُخُوَّةُ بني آدم

والقرآن الكريم يُقِيمُ ما قَدَّمتُ من علاقات الأخوة الإنسانية على أصل عظيم، هو قوله ـ سبحانه وتعالى ـ في أول سورة النساء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]، أمرنا الله ونحن نسأل بعضنا بعضًا باسمه ـ تعالى ـ أن نجعل التقوى خلقًا دائمًا لنا، وأوصانا بأن نتقي قطع الرحم، أي نتجنبه؛ إذ قطعها ينافي التوسل بها لما يريده أحدنا من الآخر. إن هذا السؤال وهذا الطلب، وهذا الرجاء الذي يُبنى على الإيمان ثم يُبنى على صلة الأرحام، يرجع إلى أننا جميعًا موصولون إلى رحم واحدةٍ، يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات:١٣]، وكثير من الناس يتعارفون بأسمائهم ويظنون أنهم بهذه الطريقة قد حققوا مطلب التعارف القرآني، وليس هذا هو المقصود، إن التعارف في اللغة العربية على وزن «تفاعل» والتفاعل يحتاج إلى فاعِلَيْنِ للقيام به، والفاعلان هما أنا والآخر، حيث يتقرب إليّ خطوة أتقرب إليه خطوتين، ويأتي إليّ ذراعًا آتيه باعًا، يأتيني مشيًا آتي إليه هرولة، هذا هو التعارف، والتعارف يكون بين الأفراد والأمم والشعوب، لكنه لا

يكون عن طريق السياسيين. السياسيون يريدون التخالف والحروب والسيطرة والهيمنة والعلو في الأرض بغير الحق، ولم يأمر الله سبحانه وتعالى الحكام بأن يتعارفوا، لكن أمر الناس بذلك، وجعل الخطاب إليهم عامًّا.

إن المسلم يقول: أنا أحب خلق الله جميعًا لأن نبينا ﷺ كان يقول دُبر كل صلاة: «أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة»[1]. بهذا التعارف المتبادل يحدث العمران الذي أمر به الله تعالى في القرآن الكريم في قوله: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود:٦١]. هذا العمران الذي اخترع له ابن خلدون علم الاجتماع، وأطلق عليه «علم العمران»، لا يحدث إلا بالتعارف والتنافس في الخيرات وفي البر والتقوى. أما الحساب على الإيمان فهو مؤجل إلى يوم القيامة، بين أهل كل دين وبين أهل مختلف الأديان، لا توجد سلطة دينية ولا مدنية تملك أن تحاسبنا على عقائدنا وإيماننا، وقد مرَّ معنا من قبل قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢]، وقوله أيضًا في سورة الحج: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج:١٧]، هذا الفصل يعني إنهاء القضية، لأن الفصل هو الحكم الذي لا يُنقض.



(١) سبق تخريجه.

الاختلاف بين الناس أزلي

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:١١٨-١١٩]. وسيبقى الاختلاف بين الناس، في الدين وغيره من شؤونهم، مستمرًا إلى يوم القيامة. يحدثنا القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة:١١٣]، والكتاب الذي تتحدث عنه الآية الكريمة هو التوراة، فقد آمن اليهود بالتوراة التي نزلت على موسى، وكذلك المسيحيون أتباع عيسى يؤمنون بها؛ وقد قال عنها المسيح، عليه السلام: «ما جئت لأنقض الناموس، وإنما جئت لأتمم». وهذا الناموس أو القانون هو التوراة، وعلى الرغم من أنهم جميعًا يتلون الكتاب نفسه، فإن فريقًا منهم يقول هؤلاء ليسوا على شيء، وفريقًا آخر يقول إن الآخرين ليسوا على شيء، وعلى الرغم من اختلافهم هذا فقد ذكر الله تعالى أنه هو الذي سيحكم بينهم يوم القيامة، وهذا ينطبق على الجميع، سواء المختلفون من أهل الدين الواحد، أو الأديان المختلفة بعضها عن بعض، وليس الحكم ـ على أي نحو كان ـ لأي منا في هذه الدنيا على غيره.

قد يعترض بعضنا حين يسمع هذا الكلام، ويقول: كيف يصح ذلك وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥]؟ والآية واضحة، فالحديث فيها عن أن الحساب على العقيدة في الآخرة وليس في الدنيا، فلم يقل القرآن الكريم سنخسف به الأرض في الدنيا، ولم يقل إن دمه حلال، ولم يقل نمنعه من التجارة والصناعة، ولا من ارتقاء الوظائف بتفضيل المسلمين عليه في شغل بعض المناصب.

ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [آل عمران:١٩]؛ أي إن الله هو الذي يحاسب على الإيمان، ولا يعتقد أحد أن يوم القيامة بعيد، فقد قال الرسول ﷺ «بُعثت أنا والساعة كهاتين»[(١)] وأشار - مُفرِّقًا بينهما - بإصبعيه السبابة والوسطى. إن الأيام والسنين ومئات القرون التي نقوم بإحصائها لا تتعدى كلها في علم الله - سبحانه وتعالى - الفرق بين هذين الإصبعين[(٢)]، وفي الآية التالية يقول الله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [آل عمران:٢٠]، فليس على الرسول إلا البلاغ، أما الحساب فمرده إلى الله عز وجل.

---

(١) متفق عليه من حديث سهل بن سعد وأنس بن مالك، البخاري (٤٩٣٦) و(٥٣٠١) و(٦٥٠٣) و(٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥٠) و(٢٩٥١). وقد رُوي عن عدد من الصحابة في «المسند» و«سنن ابن ماجه» و«صحيح ابن حِبَّان»، ولم يذكر الشيخ الألباني - رحمه الله - عندما خرجه في «صحيح الجامع الصغير» (٢٨٢٩) البخاري ولا مسلمًا ولا ابن ماجه ولا ابن حِبَّان. وهو في البخاري عن أبي هريرة (٦٥٠٥).

(٢) يفسر بعض شرَّاح الحديث هذا النص بأنه ليس بين بعثة محمد ﷺ وبين قيام الساعة نبي غيره.

دستور العلاقة مع غير المسلمين

بيننا وبين غير المسلمين دستور، فرضه علينا الإيمان الإسلامي والقرآن الكريم. يقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة:٨-٩]. إن من يوالي الأعداء؛ أي يكون عونًا لهم على المسلمين في وقت الحرب، أو يكون صديقًا لهم ضد الدولة الإسلامية أو المسلمة التي يحاربونها، لم يكفره الله، ولا حكم بإخراجه من الملة، ولكنه وصفه بأنه ظالم، والظلم ذنب عظيم وظلمات يوم القيامة، لكنه في النهاية ذَنْبٌ، ليس أكثر ولا أقل. إن السؤال في هذا الشأن هو: ماذا نفعل مع الذين يقاتلوننا؟ هل نتركهم ونسكت؟ هل نتركهم يفعلون ما يشاؤون مثلما تفعل الصهيونية الآن في فلسطين، أو كما يفعل المحتلون في العراق أو في أفغانستان؟ لا يجوز لنا أن نسكت على هذا، بل يجب على كل قادر أن يقاومهم بكل ما يستطيع، والقادر الساكت مقصِّر، والقادر القاعد آثم، والدولة التي تمنع أبناءها أن يؤدوا هذا الواجب تتحمل وزرهم يوم القيامة، دون أن يكون عليهم هم وزر؛ لأنهم أدَّوا ما عليهم. ويكفي في هذا أن يستصحب المرء النية،

بحيث يقول بقلبه نويت أن أقاتل المحتلين، إذا استصحب هذه النية في قلبه وكان صادقًا مخلصًا فيها ثم حيل بينه وبين أداء هذا الواجب فلا إثم عليه، لكن إذا كان قادرًا وقعد، مثل هؤلاء الذين هربوا من بلادهم حتى لا يواجهوا المحتل، أو الذين يتعاونون مع المحتل في فلسطين ويبيعون إخوانهم ويَشُونَ بهم ويجعلونهم عُرضةً للقتل والأسر كل يوم، هؤلاء حسابهم عند الله ـ سبحانه وتعالى ـ عسير.

والنهي عن موالاة محاربي المسلمين مقيد دائمًا بالمُحادةِ لله ورسوله، كما في قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقوله: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] عبارة ﴿مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في هذه الآية، وغيرها، تعني في مواجهة المؤمنين.

كذلك يقول الله تعالى في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٥٧]. وفي سورة الأنعام: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام:٦٨]. ومعنى هذه الآيات ونظائرها أن المقاطعة مبنية على إبدائهم معادَاتِنا وحربهم إيانا. وقد فرق القرآن دائمًا ـ كما بينت آنفًا ـ بين الصالحين والطالحين وبيّن أنهم ليسوا سواء، حتى في حديثه عن أهل الكتاب، إذ يقول تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا

﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، والسبب في ذلك أن هؤلاء الذين يستحلون أموالنا وأعراضنا وديارنا يرون أنه يجوز لهم أكل أموال الأمم الأخرى غير اليهودية بالباطل. وتكثُرُ في القرآن الكريم تعبيرات مثل ﴿فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ و﴿طَآئِفَةٞ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ و﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾... إلى آخره، هذا كله لأن الله ـ تبارك وتعالى ـ لا يسوي بينهم ولا يجعلهم أمة واحدة في معاداتنا، ولكن من يعادينا يدخل في أمة المعاداة، ومن لا يعادينا يبقى في زمرة من يقول الله عنهم: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].



وثيقة الاحترام المتبادل

وفي ختام هذا الكتاب أحب أن أضع بين يدي القارئ الكريم نص «وثيقة الاحترام المتبادل» التي وضع الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي[1] مشروعها وناقشها في القاهرة في مارس ٢٠٠٧، ثم في بيروت فبراير ٢٠٠٨، وصدرت في يوليو ٢٠٠٨ لتكون، كما تقول مقدمتها، «دعوة للناس، وشهادة بينهم، وميثاقًا للعمل العربي الإسلامي ـ المسيحي». تقرر الوثيقة المبادئ الآتية:

١ - الاحترام المتبادل نتيجة ضرورية من نتائج الاعتراف بالاختلاف والغيرية. فلكل أهل دين خصوصياتهم الدينية. ولكل فرقة، أو مذهب، داخل الدين الواحد خصوصياته الفكرية.

والأصل أن يكون تصرف أهل الأديان جميعًا مراعيًا هذه

(١) هو مجموعة من المسلمين والمسيحيين العرب من بلاد عديدة منها: مصر ولبنان وسوريا والسودان والأردن والإمارات والكويت، يجمعهم أنهم مؤمنون بدينهم إسلامًا كان أم مسيحية، ويجمعهم أن أحدًا منهم لا يحضر هذا الفريق ولا يشارك في أعماله بصفته منتميًا إلى حزب أو جماعة أو فئة سياسية أو طائفة دينية، وإنما بصفته مؤمنًا بالإسلام أو بالمسيحية، لا جامع بينهم إلا هذا. وهم يتركون على باب اللقاء كل ولاءاتهم الأخرى إلا ولاءهم للدين والوطن. هؤلاء يعملون منذ عام ١٩٩٥ في تقريب الشُّقَّة بين المسلمين والمسيحيين في العالم العربي.

الخصوصيات، حريصًا على حفظ حرمة أصحابها، كافلًا لهم حقهم في التعبير المشروع عنها.

٢- لا يجوز أن يساء إلى الإنسان بسبب عقيدته، ولا بسبب دينه، فالأديان والعقائد، في نظر أصحابها، طرق لطاعة الله وعبادته، والفصل بين أصحابها مرجعه إلى رب العالمين وحده.

٣- المواطنة مشاركة في الوطن وما يترتب على الانتماء إليه من واجبات وحقوق يجب كفالة أدائها والتمتع بها مهما يكن دين المواطن أو عقيدته. وأهل الأديان يتكاتفون في حفظ هذه الحقوق والواجبات ومنع أي حرمان منها مهما تكن المظاهر التي يتخذها، أو الأسباب التي يختفي وراءها.

٤- يجب أن تكفل كل دولة لمواطنيها مساواة حقيقية يحميها القانون في شغل الوظائف، واتخاذ المهن، والتنقل، والعمل بأي طريق مشروع. وكل تفرقة بين أبناء الوطن في هذه الشؤون أو غيرها من الحقوق والحريات بسبب دينهم أو عقيدتهم أو جنسهم أو عرقهم تخالف قاعدة الاحترام المتبادل وتنقض الحق في المساواة الذي تقره الأديان كافة بين بني الإنسان جميعًا.

٥- إيمان أهل كل دين، أو مذهب، بصحة عقيدتهم وحقيقتها يجب أن لا يورث شعورًا بالأفضلية، ولا بالتميز، ولا يؤثر سلبًا عل العلاقات الإنسانية بين الناس، و إلا تحولت من استمساك محمود من كل ذي دين بدينه إلى تعصب ممقوت يغري السفهاء من كل جماعة بمن ليس منها.

٦- التعصبُ وإن كان في أصله موقفًا فكريًا، فهو في حقيقته وقود الفتن وأساس الفرقة الممزقة لوحدة أهل الإيمان. والواجب على كل ذي دين أن يراعي في نفسه، وفي الجماعة التي ينتمي إليها، بقاء حالة الإيمان نقيَّةً من آثار التعصب، منزَّهةً عن الشعور بالاستعلاء على الآخرين.

٧- ينبغي على أهل كل دين ألا يخوضوا في خصوصيات دين آخر، وينطبق هذا على أهل المذاهب المختلفة والفرق المتعددة في الدين الواحد. والخوض المقصود هنا هو الخوض العلني الذي يَنْشُرُ على الكافة وجوه اختلاف لا يستطيعون إدراك أسسها الفكرية أو الفلسفية. إن الاختلاف العَقَدي قديم، وهو دائم بدوام الحياة، والمناقشات العلمية على قاعدة الاحترام المتبادل بين أهل الاختصاص فيه نتيجة لازمة له؛ ولكن تحويل ذلك إلى مادة يتناولها الكافة، وإشاعة أمر التعارض أو التناقض بين عقيدة وغيرها من العقائد، لا يؤدي إلا إلى البغضاء والشحناء وإغراء الناس بعضهم ببعض؛ وهو ما يحذِّرُ الفريق منه أشد التحذير ويدعو العقلاء إلى منعه والوقوف في وجهه أيًّا كانت المغريات التي تدعو إليه.

٨- المؤمنون حقًّا لا يجاوزون الحدود التي يقتضيها حفظ الحرمة، وحسن الصحبة والسمعة ورعاية العهد في الوطن الواحد -بل في الوجود الإنساني كله- مع أهل العقائد الدينية الأخرى. وخطاب أهل الأديان كافة يجب أن يكون بلغة واحدة، وأن يعبِّر عن مفاهيم ترسِّخ أخوَّةَ الإيمان والمحبة الإنسانية الضرورية لعمارة الأرض.

٩- من حق أهل كل دين أو عقيدة أن يتوقعوا من مخالفيهم تصحيح ما يُرتكبُ في حقهم من خطأ، والاعتذار عما يصدر من هؤلاء المخالفين أو بعضهم من إساءة أو إهانة أو قول أو فعل لا يليق. ولا يجوز لمن وقع منه الخطأ: غفلةً أو هفوةً أن يستكبر عن تصحيحه أو يبحث عن تأويله وتبريره.

١٠- من حق كل أهل دين أن يدفعوا عن دينهم ما ليس منه. وأن يُعلِّموا أصولَه وفروعَه للمؤمنين به، وأن يدعوهم إلى الاستمساك بأوامره ونواهيه. وحرية التعبير التي تتيح اليوم للكافة فرص هذه الدعوة لا يجوز أن تكون وسيلة للإساءة أو الفتنة أو الافتراء من قِبَلِ بعض أهل الأديان على بعض.

١١- إن حرية اختيار الدين حرية فردية. والتبعات الدينية المترتبة على هذا الاختيار، في كل دين، يقررها أهله إعمالاً لنصوصه وأصوله. أما التبعات القانونية فتقررها الدساتير والقوانين الوطنية.

١٢- تُوحد الهوية الوطنية المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وعقائدهم. وهي تشكل الأساس لوحدتهم ولاحترام الخصوصيات الدينية والثقافية لكل جماعة منهم. والمواطنون ـ أفرادًا وجماعات ـ متساوون في الحقوق والواجبات وفي التعبير عن هذه الخصوصيات على قاعدة الاحترام المتبادل والتمسك بمقومات الهوية الوطنية الجامعة.

وللناظر في هذا النص أن يحصل منه أنَّ:

نتيجة الاعتراف بالاختلاف والغيرية بين الناس أن يحترم كلٌّ منهم خصوصيات الآخر. قد يكون مصدر هذه الخصوصية اختلاف الدين وهو أمر يجب احترامه، ونكون عندئذٍ بصدد دينين متباينين. وقد يكون مصدر تلك الخصوصية اختلاف أهل المذاهب والفرق والمدارس الفكرية داخل الدين الواحد في التفسير أو التأويل، أو في قبول نصٍ مرويٍّ عن الأجيال الأولى من أهل الدين أو المذهب، أو عدم قبوله. عندئذ يختلف الناس وهم تحت مظلة الدين نفسه. يختلف المسلمون ويبقون في داخل دائرة الإسلام، ويختلف المسيحيون أو اليهود، أو أهل غيرهم من الأديان، ويظلون مع ذلك داخل دائرة دينهم لا يخرجهم الاختلاف في التفسير أو التأويل أو قبول المرويات أو ردها من دائرته.

وأن الأديان والعقائد هي، في نظر أصحابها، طرق لطاعة الله وعبادته، و﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المطففين:٦] يجزون بما اعتقدوا وفعلوا في الدنيا.

وأن من المشكلات الكبرى أن يخوض أهل دين في خصوصيات أهل دين آخر، كأن يحدث أن يخوض قبطي في مسألة أن في شريعة الإسلام طلاقًا وتعدد زوجات أو أن يخوض مسلم في مسألة أن المسيحية ليس فيها لا طلاق ولا تعدد زوجات، أو أن ينتقد مسلم وجود مؤسسة كهنوتية ضابطة في المسيحية تسمى الكنيسة الأرثوذوكسية، أو أن ينتقد قبطي عدم وجود هذه المؤسسة الكهنوتية في الإسلام؛ لأن باب الاجتهاد في الإسلام مفتوح لمن يقدر عليه وله على ذلك أجر، من المفروض أنه

لا شأن لكل طرف بخصوصيات دين الطرف الآخر، لا يجوز لأهل دين أن يجعلوا من أنفسهم حكامًا أو نقادًا لخصوصيات أهل دين آخر؛ لأننا إن فعلنا ذلك ورثنا بعضنا الضغينة والبغضاء والإحن والشحناء، وتقاتلنا وأريقت الدماء بغير سبب ولا علة، كل أهل دين يتحدثون عن دينهم فقط، ولا يخصهم من خصوصيات دين الآخرين شيء.

كل صاحب دين يرى في دينه الصحة المطلقة، والواجب علينا أن نتعاون في حياتنا الدنيا، وأن نتغاضى عن هذه الفروق في هذا التعاون لأنها لا تهمنا، إنما يهم كلًّا منا أن يكون في نظر نفسه على صواب، ولا شأن لكل منا بالآخر حتى يفصل الله بين الجميع يوم القيامة.

وأن حرية اختيار الدين فردية، وآثار هذا الاختيار يقررها أصحاب كل دين لأهله. فلو أقرت المسيحية بأن ارتداد فرد عنها يؤدي إلى عقوبة الحرمان من الكنيسة، فهذا شأنها ولا شأن لغير المسيحيين به، وإذا أقر الإسلام بأن المرتد يُعاقَب أو يُحرم من الولاية على أولاده الذين يردون إلى الحاضنة المسلمة، وما إلى ذلك، فإن هذا من شأن الإسلام وليس لغير معتنقيه شأن به. ولا يصح هنا أن يقال إن التخلص من الدين وأحكامه - أي دين كان - أفضل لنا من الخضوع لها، وأن طريق هذا التخلص هو استبدال الفكرة العلمانية في تنظيم المجتمع بالفكرة المبنية على الدين أو المحترمة له أو المَستمدة منه. إن الناس في بلادنا كلها متدينون بالفطرة، فإذا حرمناهم مما يحقق لهم الأمان الديني في النظم القانونية والقضائية فإننا، ندعوهم إلى الانصراف عن التنظيم المتكامل للمجتمع كله إلى التنظيمات الطائفية والقبلية التي تفتت المجتمع وتضعف قواه، وتحوله من جماعة

متماسكة إلى شراذم متناحرة. وفي سياق نظرة الوثيقة إلى مفهومي الأغلبية والأقلية يدرك الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي أنهما مفهومان سياسيان، لكنهما مع الأسف أصبحا في لغتنا المعاصرة مفهومين دينيين، وأصبحنا نتحدث عن الأقلية الدينية والأغلبية الدينية، وهذا خطأ وباطل لأن الأكثرية أو الأقلية الدينية لا يرتب حقًّا للأغلبية فوق حق الأقلية، ولا يحرمها حقًّا هو لها بمقتضى المواطنة، ومع ذلك، ينبغي أن يكون للأقلية الدينية - إذا صح التعبير وهو تعبير خاطئ - نفس الحق في الحماية وفي التعبير وفي التدين، وإلا كسرنا فكرة المواطنة التي تم تعديلها مؤخرًا في الدستور، على غير حاجة إلى ذلك التعديل، فقد كان الدستور قبل ذلك كافيًا للإشارة إليها، فلا يجوز حرمان الأقلية الدينية من حق مساوٍ في التعبير عن هويتها لحق الأغلبية. وفي الدستور المصري، كانت المادة الثانية التي تذكر أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، في حاجة إلى بضع كلمات أخرى بعد هذه الكلمات تقول: «وتكفل الدولة حماية أهل الأديان الأخرى في شعائرهم وعبادتهم»، وقد فعل الإيرانيون ذلك حينما نصوا في دستورهم على أن الدين الرسمي هو الإسلام، والمذهب الرسمي هو المذهب الجعفري، وأضافوا: «ولأصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى في أماكن تجمعهم أن يحكموا، ويقيموا الشعائر، ويتزوجوا ويطلقوا وفق مذاهبهم» وذكر الدستور المذاهب السنية الأربعة والمذاهب الإسلامية الأخرى مثل الإباضية والزيدية على الرغم من أن هذين المذهبين ليسا لهما وجود في إيران التي لا يوجد بها من المسلمين إلا السنة والشيعة الإمامية (الجعفرية) فقط.

وأن التعصب آفة فكرية يجدر بأهل الإيمان الصحيح أن ينزهوا

عنها إيمانهم، وأن يحموا أنفسهم وأبناءهم مما يؤدي التعصب إليه من الفتن والفرقة والكراهية بين أهل المجتمع الواحد من مختلفي الأديان، وفي حالات كثيرة ماثلة أمامنا بين أهل الدين الواحد من أتباع مختلفي المدارس الفكرية فيه.

وأن من مقتضى الإيمان الحق الصدق في الخطاب، وحُسن الصحبة، ورعاية الحرمة، وهذا كله من حقوق الأفراد والجماعات، لا في الوطن الواحد فحسب بل في الحياة الإنسانية كلها.

❁ ❁ ❁

إن الجدير بأولي الألباب أن يتذكروا دائمًا قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:١١٨-١١٩].

والحمد لله رب العالمين.

من آثار المؤلف المطبوعة

١- في النظام السياسي للدولة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٩٧٥، الطبعة التاسعة ٢٠٠٨، دار الشروق، القاهرة.

٢- في أصول النظام الجنائي الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٧٩، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة ٢٠٠٧، دار نهضة مصر، القاهرة.

٣- تفسير النصوص الجنائية، دار عكاظ ١٩٨١، جدة (نفد).

٤- الأقباط والإسلام: حوار ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٨٧، القاهرة (نفد).

٥- العبث بالإسلام في حرب الخليج، ١٩٩٠، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

٦- الأزمة السياسية والدستور في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٠) ١٩٩١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

٧- أزمة المؤسسة الدينية في مصر، ١٩٩٨، دار الشروق، القاهرة.

٨- الحق في التعبير، الطبعة الثانية ٢٠٠٣، دار الشروق، القاهرة.

٩- الفقه الإسلامي في طريق التجديد، الطبعة الثالثة ٢٠٠٧، سفير الدولية للنشر، القاهرة؛ الطبعة الرابعة ٢٠٠٨ دار الزمن، المغرب.

١٠- طارق البشري فقيهًا، ١٩٩٩، دار الوفاء، المنصورة.

١١- الإسلاميون والمرأة، ٢٠٠٠، دار الوفاء، المنصورة.

١٢- شخصيات ومواقف عربية ومصرية، ٢٠٠٤، دار المعرفة، بيروت.

١٣- النظام السياسي في الإسلام، ٢٠٠٤، حوار مع الدكتور برهان غليون، دار الفكر، دمشق.

١٤- للدين والوطن: فصول في علاقة المسلمين بغير المسلمين، دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩.

١٥- القاضي والسلطان، ٢٠٠٦، دار الشروق، القاهرة.

١٦- بين الآباء والأبناء، تجارب واقعية، الطبعة الرابعة ٢٠٠٨، نهضة مصر، القاهرة.

١٧- دور المقاصد في التشريعات المعاصرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٦، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن.

١٨- ثورة يوليو والإسلام، ٢٠٠٦، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

١٩- العلاقة بين السنة والشيعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، سفير الدولية للنشر، الطبعة الثانية ٢٠٠٦ دار الزمن، المغرب.

٢٠- الدين والدولة في التجربة المصرية، ٢٠٠٧، سفير الدولية للنشر، القاهرة.

٢١- في ظلال السيرة: الحديبية، ٢٠٠٧، مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٢- دراسات في قانون التحكيم، ٢٠٠٧، المركز العربي للتحكيم، القاهرة.

٢٣- الإسلام والعصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٨، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

٢٤- الوسطية السياسية، ٢٠٠٧، المركز العالمي للوسطية، الكويت.

٢٥- مقاصد السكوت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن.

٢٦- أسرتنا بين الدين والخلق، ٢٠٠٨، دار المعرفة، بيروت.